خاصة في مجال النحاس والفحم والألومينا

رغبة هندية للإستثمار في المعادن الإيرانية

الوفاق/ أعلنت منظمة تطوير وتحديث المناجم والصناعات التعدينية الإيرانية «إيميدرو» عن رغبة المستثمرين الهنود في تطوير التعاون المشترك في مجال التعدين بين البلدين، خاصة في مجال النحاس والفحم والألومينا.

وقال نائب وزير الصناعة والمناجم والتجارة رئيس مجلس إدارة «إيميدرو»، الأحد الماضي، خلال اجتماع مع مستثمرين هنود: ستطرح «إيميدرو» ٣٠٠ رخصة استكشاف، ويمكن للشركات المؤهلة في هذا الصدد أن تتولى إدارة المناجم.

وأضاف: ستقوم هذه المنظمة، وفقًا للقانون، بنقل ملكية هذه المناجم من خلال المزادات، ويمكن للمستثمرين إنشاء مصانع للمعالجة بجانب هذه المناجم.

وأشار محمد آقاجانلو إلى قدرات «إيميدرو» في السواحل الجنوبية للبلاد، وقال: المناطق الاقتصادية الخاصة التابعة لـ«إيميدرو» في جنوب البلاد تمتلك قدرات جيدة للإنتاج والتصدير والاستفادة من مزاياها مقارنة بالأراضي الرئيسية.

وعدّد آقاجانلو استثمار قطاع المناجم والصناعات التعدينية في تطوير حقلين غازيين هما «هالكان» و«شاهيني» كأحد القدرات الأخرى في هذا المجال لتأمين الطاقة للمستثمرين في التعدين.

ووصف رئيس مجلس إدارة «إيميدرو» التعاون بين إيران والهند في مجالات الألومينا والفحم بأنه من المجالات الأخرى للتعاون بين البلدين.

وأشار إلى صادرات قطاع المناجم والصناعات التعدينية التي بلغت ١٤ مليار دولار: المناجم والصناعات التعدينية الإيرانية جاهزة لجذب المستثمرين الأجانب، وهناك العديد من الفرص لتطوير التعاون التعديني بين إيران والهند أكثر من أي وقت مضى.

قدرات الاستثمار في إنشاء مصنع ألومينا ومحطة الطاقة الشمسية

من جانبه، قال مدير الاستثمار والاقتصاد في «إيميدرو» أمير نوجن يونسيان، في متابعة الحديث: يمكن للجانب الهندي الاستثمار في المشاريع الصناعية الإيرانية؛ وفي هذا الإطار يمكن أن يمثل إنشاء مشروع لإنتاج الأنابيب غير الملحومة، وإنشاء مصنع ألومينا، ومحطة للطاقة الشمسية، مجالات للاستثمار الهندي.

التعاون في مجال النحاس والفحم

في متابعة هذه الجلسة، تحدث مستثمر هندي وأكد على تطوير التعاون المشترك في مجال التعدين بين البلدين وعن قدرات بلاده في مجالي النحاس والفحم، وقال كاسرا: تمتلك الهند ظروفًا مناسبة من حيث التكنولوجيا ومعدات سلاسل النحاس والفحم، وهذا يمكن أن يكون أساسًا لتوسيع التعاون. وأضاف: نحن على استعداد لتأمين المعدات اللازمة للمناجم والصناعات التعدينية الإيرانية، ونستقبل مقابلها بضائع.

لدى وصوله إلى كابول..

وزير الصناعة: خطة جديدة لرفع مستوى التعاون التجاري مع أفغانستان

أعلن وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني عن وضع خطة جديدة من أجل الإرتقاء بمستوى العلاقات التجارية مع أفغانستان.

واعتبر سيد محمد أتابك، في تصريح لدى وصوله إلى كابول يوم الإثنين، إن إيران وأفغانستان بلدان جاران، تجمع بينهما قواسم تاريخية وثقافية ممتدة إلى آلاف السنوات؛ مؤكداً بأن الحكومة الإيرانية لطالما حملت رؤية خاصة إلى دول الجوار، وعمدت إلى توسيع نطاق التعاون مع هذه الدول ولا سيما أفغانستان. وأضاف: إن رؤيتنا تتمثل في تعزيز مستوى التبادل التجاري والعلاقات مع الدولة الجارة أفغانستان، ونعتزم خلال الأيام المقبلة، إجراء مباحثات مع المسؤولين الأفغان، لمتابعة الخطط السابقة المتعلقة بتطوير التعاون التجاري الثنائي، إلى جانب اعتماد برامج جديدة تهدف إلى رفع مستوى العلاقات التجارية بين البلدين.

وقال وزير الصناعة: إن سياسة الجمهورية الإسلامية ترتكز على توسيع العلاقات التجارية مع أفغانستان، وقد بذلت جهود كبيرة في هذا المجال؛ متمنياً أن تسهم زيارته الحالية الى كابول في تحقيق هذه الأهداف.

هذا ووصل وفد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة وزير الصناعة والمعادن والتجارة سيد محمد أتابك، صباح الإثنين إلى العاصمة الأفغانية كابول، لبحث الفرص المتاحة في مجالات التعدين والبنى التحتية، وإجراء محادثات مع المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص في أفغانستان.

وأعلنت السفارة الإيرانية في كابول، أنه سيلتقي الوفد الإيراني وزراء الصناعة والتجارة والمعادن في أفغانستان؛ إضافة إلى عدد من رجال الأعمال والقطاع الخاص، بهدف مناقشة إمكانات التعاون في مجالات التعدين والاستثمار الصناعي.

يُذكر أن المسؤولين الأفغان كانوا قد دعوا في لقاءاتهم السابقة إلى الاستفادة من خبرات إيران في مجال استكشاف واستثمار المناجم. وعلى مدى السنوات الأخيرة، عملت طهران وكابل على تطوير التعاون في مجالات التعدين والبنى التحتية، مستفيدة من القدرات العلمية والفنية الإيرانية. وتشمل الثروات المعدنية في أفغانستان الأحجار الكريمة والمعادن الأساسية وموارد متنوعة أخرى، ما يجعلها ركيزة مهمة للتنمية الاقتصادية في المنطقة. وتأتي هذه الزيارة لتعزيز تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا، ولبحث مشاريع مشتركة بين القطاعين الخاصين في البلدين، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة بمجال التعدين والصناعات المرتبطة به.

خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي

مناولة الحاويات في الموانئ الإيرانية تتخطى المليون حاوية

تُظهر الإحصائيات الجديدة لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية أنه في الأشهر الأربعة الأولى من العام الإيراني الحالي (بدأ في ٢١ مارس/ آذار)، تم تفريغ وتحميل أكثر من مليون حاوية (عمليات مناولة) وهو اتجاه يبشر بتحقيق الأهداف الكبرى للخطة التنموية السابعة للبلاد، حيث استحوذ على حصة ٦٠٪ من الرقم القياسي للنقل العابر للبلاد في العام السابق.

ويُقدّم أداء الموانئ الإيرانية في العام الماضي والأشهر الأولى من هذا العام صورة واضحة عن الموقع الاستراتيجي للبلاد في شبكة النقل في البلاد والمنطقة.

ووفقًا للتقرير الرسمي، في العام الماضي تم تفريغ وتحميل أكثر من ٣ ملايين حاوية من فئة عشرين قدماً (TEU) في موانئ البلاد.

واستمرارًا لهذا الاتجاه، قال الرئيس التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية، سعيد رسولي: إنه في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام فقط، تم استيراد وتصدير أكثر من مليون طن من بضائع الحاويات؛ وهي إحصائية تعكس استمرار النشاط الواسع للموانئ في اقتصاد البلاد؛ لكن الرقم القياسي الأهم يتعلق بالنقل العابر للبضائع (الترانزيت). فقد تمكنت إيران في العام الماضي من تجاوز عتبة ٢٠ مليون طن من النقل العابر؛ وهو رقم أعلى من التوقعات. ومن هذا الحجم، تم نقل حوالي ٢/٥ مليون طن عبر خطوط السكك الحديدية وأكثر من ١٧/٥ مليون طن عبر النقل البري.

وتظهر الدراسات أن حوالي ١٤/٧ مليون طن من إجمالي البضائع المنقولة في الترانزيت قد وصلت إلى وجهتها عبر موانئ البلاد أو تحركت نحو البلدان المجاورة؛ وهذه الإحصائية تبرز الحصة البالغة ٦٠٪ للموانئ في تحقيق هذا الإنجاز.

وإلى جانب الحاويات، كان لأداء الموانئ الإيرانية في القطاعات النفطية وغير النفطية أداء ملحوظ. ففي العام الماضي، تم تفريغ وتحميل حوالي ٢٢٠ مليون طن من مختلف انواع البضائع في هذه القطاعات، وفي الأشهر الأربعة الماضية، تم نقل ما يقرب من ٧٠ مليون طن من البضائع.

وعلى الرغم من تسجيل نمو في بعض البنود وملاحظة استقرار أو انخفاض في البعض الآخر، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى القدرة العالية لموانئ البلاد.

وتحققت هذه الإنجازات في ظل ظروف حددت فيها الخطة التنموية السابعة هدفًا محددًا لقطاع الترانزيت. ووفقًا لهذه الخطة، يجب أن تصل إيران إلى ٤٠ مليون طن من النقل العابر بنهاية الفترة؛ أي زيادة سنوية لا تقل عن ٦ ملايين طن.

أداء العام الماضي

أما الأداء في العام الماضي، الذي تجاوز التوقع البالغ ١٦/٥ مليون طن ووصل إلى ٢٠ مليون طن، هو مؤشر مشجع على القدرة على تحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم من النجاحات، يؤكد المسؤولون أن الفجوة بين القدرة الإسمية للموانئ (حوالي ٣٠٠ مليون طن) والقدرة الفعلية لا تزال قائمة.

يُعدّ الاستثمار في معدات التفريغ والتحميل، وترقية أنظمة التخزين، وتعزيز التنسيق بين مختلف قطاعات النقل، إجراءات رئيسية للوصول إلى السقف الحقيقي لقدرات الموانئ. ويجمع بين هذه الإحصائيات والسياسات صورة لمستقبل مشرق للموانئ الإيرانية؛ مستقبل يمكن فيه للبلاد، من خلال الاستفادة من موقعها الجيوسياسي وقدراتها اللوجستية، أن تصبح أحد المحاور الرئيسية للنقل والنقل العابر في المنطقة وحتى أوراسيا. من الجدير بالذكر أنه في ظل الظروف التي يسعى فيها العالم إلى تأمين سلع وتجارة أكثر أمانًا، يمكن لإيران بهذه الإنجازات أن تلعب دورًا كجسر وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. ويعتقد الخبراء أن النقل العابر (الترانزيت) للبضائع يحقق مصالح تشمل «دخلًا كبيرًا من العملة الصعبة»، و«خلق مكانة استراتيجية على المستوى الدولي»، و«ربط المصالح المشتركة مع البلدان المعنية والقوى الاقتصادية والسياسية»، و«تحييد العقوبات الجائرة والأحادية الجانب»، و«التنمية الاقتصادية والثقافية وزيادة المعاملات المالية نظراً لوجود مصالح لتجار البلدان الأخرى».

نصفه يأتي من بساتين محافظة كرمان

تقديرات بإنتاج ٢٤٠ ألف طن من الفستق في العام الحالي

أعلن نائب رئيس هيئة أمناء الجمعية الوطنية للفستق عن تقدير إنتاج ٢٤٠ ألف طن من الفستق الجاف في العام الحالي، قائلاً: هذا العام تم عرض ما بين ١٠ إلى ٢٥ ألف طن من الفستق الطازج للمستهلك في السوق المحلية وتصديره إلى الأسواق المستهدفة.

وقال جليل كاريخش راوري، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»، حول وضع إنتاج وتصدير الفستق في البلاد: التوقعات الأولية تُظهر أن إنتاج الفستق هذا العام أفضل مما كان عليه العام الماضي؛ لكن بسبب استمرار جني المحصول حتى نهاية شهر سبتمبر، يمكن في ذلك الوقت الإعلان عن إحصاءات أكثر دقة واكتمالاً. وأضاف: التقديرات الأولية تُظهر أنه سيتم إنتاج حوالي ٢٤٠ ألف طن من الفستق الجاف في البلاد هذا العام، نصف هذه الكمية تأتي من بساتين محافظة كرمان والباقي من مناطق أخرى في البلاد، وهي: خراسان الرضوية، خراسان الجنوبية، يزد، فارس، أصفهان، سمنان، قزوين، والمركزية وطهران.

ولاحظ نائب رئيس هيئة أمناء الجمعية الوطنية للفستق: كان إنتاج الفستق في البلاد العام الماضي بين ٢٢٠ إلى ٢٣٠ ألف طن، ومن هذه الكمية تم تصدير ما يقرب من ٢٠٠ ألف طن من هذا المنتج بقيمة ١/٧ مليار دولار إلى البلدان المستهدفة.

وقال كاريخش راوري: إن كمية حصاد الفستق الطازج للمستهلك تبلغ حوالي ١٠ إلى ٢٥ ألف طن. وأضاف: الآن انتهى حصاد الفستق الطازج للمستهلك من محافظات خراسان، دامغان وسمنان، وقد تم تصدير جزء إلى السوق المحلية وجزء إلى الأسواق المستهدفة في البلدان المجاورة مثل العراق ودول الخليج الفارسي.

اعتماد تركيا على الفستق الإيراني

وقال كاريخش راوري: هذا العام، تضرر أكثر من نصف محصول الفستق في تركيا بسبب قلة المياه والجفاف، لذلك زاد طلب تركيا على الفستق الإيراني لتحضير الحلويات.

وعن إحصائية مساحة بساتين الفستق في البلاد التي تبلغ حوالي ٦٠٠ ألف هكتار، أضاف: الآن تنتشر بساتين الفستق في ٢٧ محافظة في البلاد، حيث أن بساتين الفستق في بعض المحافظات لم تثمر بعد (أي أن فترة إنتاج الفستق تستغرق من ٧ إلى ٨ سنوات)، وهي قديمة، غير مثمرة، أو غير منتجة، أو مفقودة. وتابع: الجزء الأكبر من إنتاج الفستق في البلاد محصور في ٨ إلى ١٠ محافظات، لذلك فقط ٤٠٠ إلى ٤٥٠ ألف هكتار من بساتين الفستق في البلاد منتجة.

وصرح نائب رئيس هيئة أمناء الجمعية الوطنية للفستق: الآن كمية إنتاج الفستق في كرمان حوالي ١٢٠ ألف طن، وفي خراسان الرضوية ٥١ ألف طن، وفي يزد ١٩ ألف طن، وفي خراسان الجنوبية ١١ ألف طن، وفي سمنان ١٠ آلاف طن، وفي فارس ٩ آلاف طن من الفستق، وقال: تحتل إيران بعد أميركا المرتبة الثانية في إنتاج الفستق والمساحة المزروعة لهذا المنتج، ومتوسط حصاد الفستق الإيراني لكل هكتار يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ كيلوغرام، بينما متوسط حصاد الفستق الأميركي لكل هكتار هو ٣ أطنان.